والمقايسات الصورية. ومهما بدت هذه الاطالة بعيدة من الموضوع قيد البحث، للوهلة الاولى. فان ارتباطها به سيتجلى ـ او هذا ما نأمله ـ في سياق تبيان السمات الاساسية لهذه الكتابات في مجال التأثير في صنع القرار الخارجي الاميركي ازاء الموضوع الفلسطيني.

وقد يكون تقرير «بناء في سبيل السلام؛ استراتيجية اميركية للشرق الاوسط»[٢٣]، الصادر عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى»، من اكثر الكتابات اهمية في اللحظة الراهنة. وهذه الاهمية متأتية، في الاساس، من هوية موقعيّة الذين قفز معظمهم الى الصدارة في ادارة بوش الجديدة[٢٤]. والواضح، ان التقرير يعجّ بالافكار، وهي ليست دائماً متناسقة في منطقها، انما الفكرة الأهمّ على الاطلاق هي دعوة الادارة الجديدة الى عدم التسرّع في اطلاق خطة سلام في الشرق الاوسط، بينما تقرير بروكينغز، على العكس، يدعوها بالذات الى ذلك[٢٥]. فالمطلوب هو التقدم ببطء وحذر ورويّة؛ ذلك ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي يعود، تدريجاً، الى اصوله المحلية، كنوع من «النزاع الطائفي» بين الفلسطينيين والاسرائيليين. واورد التقرير، ان هذا النزاع بات «مزمناً»؛ وعليه، فان صنع العجائب السلمية، في هذا الاطار، غير ممكن، ان لم يكن شبه مستحيل، ومن المطلوب، تحديداً، ان تُقدم الحكومة الاميركية على تشجيع «الحوار» بين الاطراف المتنازعة، او، على الاقل، تنظيمه في المستقبل القريب، لأن لا فائدة ترتجى من ذلك في ظل الظروف الراهنة[٢٦].

ولحظ التقرير ضرورة خلق «مناخ» مؤات تستطيع الاطراف الثلاثة (اسرائيل والاردن والفلسطينيون)، بموجبه، التفاوض على «وضع مستقر»، يضمن لاسرائيل «الأمن» و «الحكم الذاتي» للفلسطينيين و «الاستقرار» للاردن. وأعاد التقرير الى الذاكرة المشاريع الاميركية المتعلقة بالحكم الذاتي المنبثقة من اتفاقيتي كامب ديفيد، خصوصاً لجهة قيام «مرحلة انتقالية» في الارض المحتلة، تؤكد نوايا الفلسطينيين «بالعيش في سلام مع كل من اسرائيل والاردن». وبالطبع، فان بيت القصيد هو في هوية «ممثلي الفلسطينيين»، والتقرير واضح، هنا، بلا شك؛ اذ دعا، علناً، الى تشجيع قيام «قيادة فلسطينية مسؤولة»، خصوصاً ان فلسطينيي الارض المحتلة اظهروا، خلال الفترة الماضية، «استعداداً» لمقاومة اسرائيل، لكنهم لم يظهروا استعداداً لاقناع اسرائيل بأنهم مستعدون للعيش بسلام معها، وهم في حاجة الى ابراز قيادة قادرة على الاتصال باسرائيل والتزام التعايش معها. واقترح التقرير على الفلسطينيين في الارض المحتلة ان «يتحمّلوا مسؤولية مستقبلهم السياسي، والامتناع عن استعمال الفتن، والدخول في العملية السياسية».

هجس التقرير، اذاً، بـ «المرحلة الانتقالية» في معالجة المشكلة الفلسطينية، اي تحريك المفاوضات الثلاثية ما بين اسرائيل وفلسطينيين من الضفة والقطاع والاردن. ويصبح المطلوب من م.ت.ف. بالتالي، ولو ضمناً، امران اساسيان: اعطاء الضوء الاخضر لمفاوضين من الداخل للتوصل الى ترتيبات «بناء الثقة» في المرحلة الانتقالية، والرضى عن «ربط» ما بين المرحلة الانتقالية والتسوية النهائية. والطلبان غاليان بالطبع؛ اذ ان الاول يطالب المنظمة بأن ترهن احدى اهم اوراقها في ممثلين محليين من دون ان يتمكن هؤلاء الممثلون من الانتماء، رسمياً، الى صفوفها؛ والثاني، وهو الاخطر، ان ما يطلبه التقرير يمثّل، في الواقع، تراجعاً عمّا قدّمه وزير الخارجية السابق، شولتس، حول الترابط ما بين المرحلة الانتقالية والتسوية النهائية. فلقد طرح شولتس اطاراً زمنياً محدداً للمرحلة الانتقالية، يتمّ الاتفاق عليه مسبقاً، مثلما يتمّ الربط الوثيق ما بين المرحلتين.

«ولأن م.ت.ف. قد فشلت، مراراً وتكراراً، في امتحان المسؤولية»، حسبما اورد التقرير، فان